وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة تكريت

كلية الزراعة

قسم الإقتصاد الإرشاد الزراعي

المادة: الإقتصاد الكلي/ ماجستير إقتصاد

المحاضرة الثانية:

إعداد:

أ.م.د. نجلاء صلاح مدلول

ومن خلال ما تقدم يمكن تعريف الناتج القومي بأنه " القيمة السوقية لجميع السلع النهائية و الخدمات التي أنتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة هي في الغالب سنة". أما الدخل القومي National Income فهو "مجموع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة هي في الغالب سنة". ويعرف الإنفاق الكلي Total Expenditure بأنه عبارة عن " الطلب الكلي في المجتمع والمتمثل في إنفاق القطاعات الأربعة المكونة للاقتصاد". لتكون تلك القطاعات الأربعة هي:

1- القطاع العائلي (قطاع المستهلكين).Households Sector

2- قطاع المنتجين (القطاع الإنتاجي).Producers Sector

3- القطاع الحكومي.Government Sector

4- قطاع العالم الخارجي.Foreign Sector

ويمكن تلخيص معادلات القياس السابقة كما يلي:

المؤشر	معادلة القياس
الدخل القومي الإجمالي	= الإنفاق الإستهلاكي+الإنفاق الإستثماري+الإنفاق الحكومي+صافي التعامل مع الخارج
صافي الدخل القومي	= الدخل القومي الإجمالي – إستهلاك رأس المال
إستهلاك رأس المال	= إجمالي الإستثمار– صافي الإستثمار
الدخل القومي	= صافي الدخل القومي– الضرائب غير المباشرة = إجمالي عوائد أصحاب عناصر الإنتاج = الأجور + الأرباح + فوائد رأس المال + الريع
الدخل الشخصي	= الدخل القومي – الضرائب علي أرباح الشركات – أرباح الشركات غير الموزعة – حسومات التقاعدأوالضمان الإجتماعي + المدفوعات التحويلية
الدخل المتاح	= الدخل الشخصي– ضريبة الدخل = الإستهلاك + الإدخار

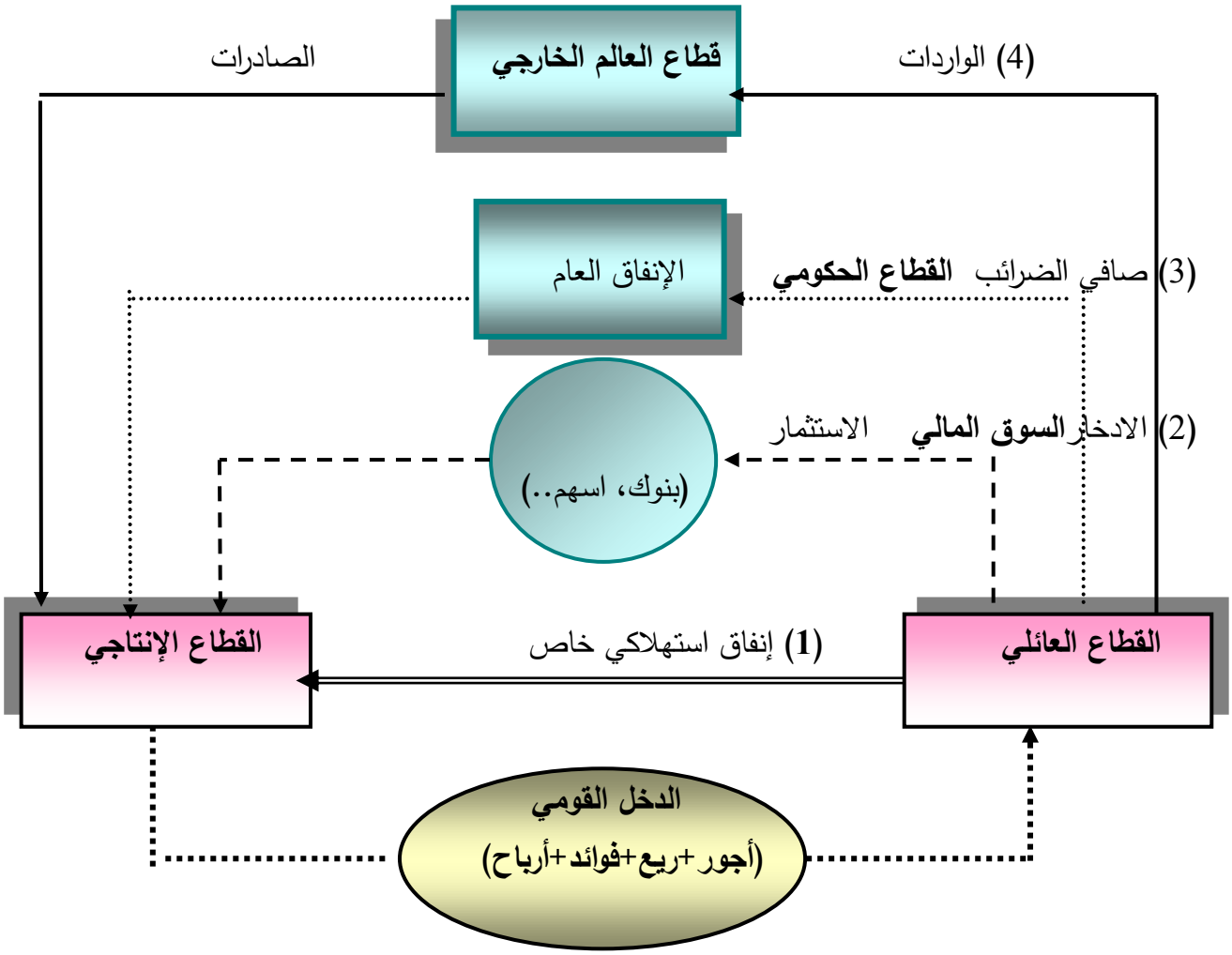

نموذج (1-1) التدفق الدائري للدخل في اقتصاد ذي أربع قطاعات

الفصل الأول :أساسيات دراسة المادة

اولاَ: طرق قياس الناتج القومي

يمكن قياس الناتج القومي بأربع طرق رئيسية وهي : طريقة الناتج وطريقة الإنفاق وطريقة الدخل وطريقة القيمة المضافة .

أ- طريقة الناتج النهائي :

تقوم هذه الطريقة على أساس جمع القيم النقدية السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة محلياَ خلال العام . وتفادياً للإزدواج الحسابي و التكرار فان الأرقام تتضمن فقط السلع النهائية دون الأولية أو الوسيطة، على أن يكون ذلك على أساس القيم (الكمية × السعر) لا الكميات .

ونشير هنا إلى أن هناك فرق بين الناتج المحلي و الناتج القومي فالأول أساسه جغرافي أما الأخر فأساسه الجنسية .

كما تجب الإشارة إلى أن هناك عمليات غير سوقية و هي العمليات التي تتضمن سلع وخدمات لا ترد إلى الأسواق ولا تتم مبادلتها بالنقود فحساب السلع السوقية سهل على عكس الغير سوقية وسوف نرى لاحقاً هل يتم إضافتها إلى الناتج القومي الإجمالي أم لا .

ب- طريقة الإنفاق :

تقوم هذه الطريقة بجمع كافة أنواع الإنفاق (للقطاعات الاقتصادية الأربعة) اللازم للحصول على السلع والخدمات النهائية أو تامة الصنع محلياَ ، لكل القطاعات الإقتصادية في الدولة ، في عام . أي أن الإنفاق الكلي الفعلي = الناتج القومي الإجمالي = الإنفاق الاستهلاكي + الأنفاق الاستثماري + الأنفاق الحكومي+ صافي التعامل مع الخارج.

1- الإنفاق الاستهلاكي :

ويشمل إنفاق القطاع العائلي على :

- السلع المعمرة كالسيارة أو أثاث أو ثلاجة .
- السلع الغير معمرة مثل المواد غذائية .
- الخدمات الطبية وخدمات المهندس والمحامي وعامل الصيانة .

ونشير إلى استبعاد الخدمات الشخصية المجانية التي يقدمها الأفراد لأنفسهم ولأسرهم دون مقابل كخدمات ربات البيوت أو إصلاح الرجل لسيارته بنفسه وذلك لصعوبة تحديدها وعدم إمكانية حصرها.

2- الإنفاق الاستثماري :

وهو الإنفاق الذي يتم بواسطة رجال ومنشآت الأعمال والمنتجين ويؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني ويتضمن :

- الشراء النهائي للعدد والآلات والأدوات .
- جميع الإنشاءات كالمباني السكنية والمصانع والمراكز التجارية . ونتساءل هنا لماذا يعتبر إنشاء المباني السكنية استثمارا وليس استهلاكا ؟ لأن المباني السكنية عبارة عن سلع رأسمالية تدر عائداً بتأجيرها أو بيعها .
- التغير في المخزون والذي يقصد به التغير في المخزون السلعي من مواد أولية ووسيطة وسلع نهائية . فالإضافة إلى المخزون جزء من الناتج القومي لابد من إضافته في حين أن السحب من المخزون جزء لابد من طرحه .

ونشير هنا إلى أن الإنفاق الاستثماري لا يشمل تحويل الأصول الورقية مثل الأسهم والسندات (لأنه مجرد تحويل لأصل موجود) أو الأصول الملموسة المستعملة . وكذلك الحال بالنسبة لإعادة

بيع أي أصل مستعمل حيث أن الاستثمار هو تشييد وتصنيع أصل رأسمالي جديد يدر عائداً .

والإنفاق الاستثماري يقصد به الاستثمار الإجمالي وليس الصافي لأن :

الاستثمار الإجمالي = الاستثمار الصافي + الاستثمار الإحلالي (إهلاك رأس المال) حيث أن الاستثمار الإحلالي هو قيمة رأس المال الهالك والذي حل محله سلع استثمارية جديدة .

3- الإنفاق الحكومي :

ويشتمل على مشتريات الحكومة من سلع مختلفة و خدمات وهي في ذلك تشبه القطاع العائلي كبناء المدارس و المستشفيات و توظيف الطبيب والمدرس و المهندس كما يشمل الحكومية المجانية كالأمن والدفاع المدني وتحسب حسب تكلفتها لان اغلبها ليس له مثيل في السوق .

ولكننا نشير هنا إلى المدفوعات التحويلية وهي التي تنفقها الحكومة دون الحصول على مقابل لها فهي مدفوعات لا تعكس أي إنتاج جارٍ مثل تعويضات الضمان الاجتماعي وتعويضات البطالة ومعونات الشيخوخة والحرب ومكافآت الطلاب فهي لا تدخل ضمن الإنفاق الحكومي لكونها نفقات لا تعكس أي إنتاج جاري .

4- صافي التعامل مع الخارج (صافي الصادرات) :

إن الواردات جزء يجب أن يطرح من الناتج القومي لكونه إنفاق لا يقابله إنتاج محلي ، في حين تضاف قيمة الصادرات عند حساب الناتج القومي .

ويكون الفرق بينهما هو ما يعرف بصافي الصادرات (الصادرات – الواردات)

وأخيرا فإن : الناتج القومي الإجمالي بطريقة الإنفاق = الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الاستثماري الإجمالي + الإنفاق الحكومي+ صافي التعامل مع الخارج .

ج- طريقة الدخل :

وهي عبارة عن مجموع دخول عناصر الإنتاج نتيجة مساهمتها في تحقيق الناتج القومي خلال فترة زمنية معينة، وهي عام . أي انه عبارة عن ريع وأجور وفوائد وأرباح وسوف نتطرق إلى كل منها بالتفصيل كالتالي :

1- الأجور والمرتبات :

تمثل دخل عنصر العمل وتشمل جميع ما يحصل عليه عنصر العمل مقابل خدماته الذهنية أو البدنية من حوافز الإنتاج والمكافآت التشجيعية والبدلات وخلافة والعمولات والهبات والمزايا المادية والعينية .

2-الأرباح :

تمثل دخل عنصر التنظيم وتتمثل في أرباح الشركات والمؤسسات والجمعيات التعاونية وتنقسم إلى :

- دخل الملاك :الدخل من نشاط الشركات الفردية والبسيطة .
- أرباح الشركات :ربح شركات المساهمة والتي يتم توزيعها على المساهمين والأرباح المحتجزة(غير الموزعة)، وما يدفع للدولة كضرائب من الأرباح .

3-الريع أو الإيجار :

وهو العائد الذي يحصل علية ملاك الأراضي أو الموارد و يشمل إيجار الأراضي أو المزارع أو المساكن أو المحلات التجارية . إضافة إلى قيمة تقديرية للمساكن التي يقطنها أصحابها (كأنهم مستأجرين أما السلع التي يمكن استهلاكها كاستهلاك المزارع لما في مزرعته أو الصياد لما اصطاد فتحسب على أساس مثيلاتها في السوق) وما يحصل علية أيضا أصحاب براءة

الاختراع أو حقوق التأليف (لم توضع ضمن الأجور والمرتبات لأنها تعتبر ملك لصاحبها كالمنزل فهو ملك له بالكامل) .

4- الفائدة :

وهي عبارة عن الدخل النقدي الذي يحصل علية أصحاب رأس المال من منشآت الأعمال أو البنوك نتيجة عملية الإقراض ولا يدخل ضمنها مدفوعات الفائدة التي تدفع بواسطة المستهلكين ,وبجمع الدخول السابقة نحصل على :

الدخل القومي = الأجور والمرتبات + الأرباح + الإيجار + الفوائد .

كذلك يمكن الحصول علي المفاهيم الأخرى كما يلي :

الناتج القومي الصافي = الدخل القومي + ضرائب غير مباشرة – إعانات الإنتاج .

الناتج القومي الإجمالي = الناتج القومي الصافي + إهلاك رأس المال (الاستثمار الاحلالي)

د- طريقة القيمة المضافة:

يتم حساب مجموع القيم المضافة من الإنتاج المحلي من السلع والخدمات في كل مرحلة من مراحل إنتاجها ابتداءَ من مرحلة المادة الخام إلي مرحلة السلعة أو الخدمة النهائية في فترة زمنية معينة (عام). ويقصد بالقيمة المضافة مجموع الزيادات في قيم السلع والخدمات خلال مراحل إنتاجها وتساوي قيم بيع السلعة أو الخدمة المنتجة في كل مرحلة بعد خصم قيم مستلزمات الانتاج المستخدمة في انتاج هذه السلعة او الخدمة في هذه المرحلة .

ملاحظات يجب مراعاتها عند المقارنة بين الناتج القومي لفترتين زمنيتين مختلفتين أو لدولتين مختلفتين:

- توحيد أساس الحساب وطريقته فلابد من التأكد بأن تقديرات الناتج ومكوناته قد تمت بنفس الأسلوب في الدولتين أو الفترتين .
- الأخذ بنصيب الفرد من الناتج القومي لكونه من أكثر المقاييس دلالة على الرفاهية والمستوى المعيشي فالناتج القومي لا يقيس عدد السكان وتوزيع الناتج بينهم ، حيث إن نصيب الفرد من الناتج يساوي قيمة الناتج القومي الإجمالي مقسوما على عدد السكان .
- التحسن في نوعية المنتجات لا بد من ان يؤخذ أيضا في الاعتبار فالناتج القومي مقياس كمي وليس نوعي لا يعكس التحسينات التي قد تطرأ على نوعية السلع والخدمات المقدمة خاصة إذا ما جرت المقارنة لسنوات متباعدة .
- هيكل الإنتاج وتوزيعه فالناتج القومي مقياس كمي وليس نوعي وبدون شك فان توزيع الإنتاج يؤثر على الرفاهية الاقتصادية التي يتمتع بها أفراد المجتمع .
- تعديل الناتج القومي الإجمالي وفق تغيرات الأسعار للتعرف على التغير الحقيقي الذي يطرأ على الإنتاج .

ثانياَ: مبادئ وتوصيات المدرسة الكلاسيكية

Principles and recommendations of the classical school

تتضمن معطيات النظرية التي تقوم عليها هذه المدرسة ، والتي تفسر كيفية عمل النظام الاقتصادي الحر وفق مجموعة من الفرضيات التي يمكن تحديد بعضها كما يلي:

أ–توافر الحرية الاقتصادية وعدم التدخل الحكومي

ب– سيادة نظرية التوافق الاجتماعي

ج– تحقق المنافسة الكاملة ، وآلية جهاز الثمن

د- توازن النشاط الاقتصادي

هـ - وجود حافز الربح عند المنتجين

و- تحليل الظواهر والأحداث علي المدي الطويل

تأسيساً علي ذلك إعتقد الاقتصاديون الكلاسيك و لفترة طويلة من الزمن أن النظام الرأسمالي قادر على تحقيق التوظف الكامل، لكن الأيام اثبتت عدم صحة نظريتهم نتيجة لحدوث الكساد العظيم الذي اجتاح العالم في الثلاثينيات من القرن الماضي. تلى ذلك ظهور النظرية الحديثة للتوظف أو ما يعرف بالنظرية الكينزية نسبة إلى الاقتصادي الإنجليزي "جون مينرد كينز" (John Maynard Keynes) والتي كانت ذات قيمة وأهمية كبرى حتى مؤخراً حينما ظهرت حالة جديدة مخالفة ، والتي عرفت بظاهرة "التضخم الركودي" Stagflation وهي عبارة عن "الارتفاع في المستوى العام للأسعار والمصحوب بمعدلات من البطالة".

وتشير النظرية الاقتصادية إلى أن نظام التحليل الاقتصادي نشأ في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية منذ ظهور العالم الاقتصادي ديفيد ريكاردو(1772-1823م) وحتى عقد الثلاثينات من القرن العشرين. ولا يشير هذا النظام الكلاسيكي إلى نظرية متكاملة بالمعنى الدقيق، لأنه رغم وجود الكثير من الأفكار في كتابات الاقتصاديين الكلاسيك والتي تتعلق بالناتج والتوازن والعمالة، إلا أنها كتابات لا تحتوي توضيح كامل للعوامل الأساسية المحددة لتلك المتغيرات، كما أنه لا توجد نظريات كاملة في التحليل الاقتصادي الكلي عند ظهور هذه المدرسة.

اعتقد الكلاسيك classical أن النظام الاقتصادي الرأسمالي قادر على تحقيق التوظف الكامل للموارد، وأنه إذا ما حدث أي انحراف عن مستوى التوظف الكامل كما في حالات الحروب أو الكوارث أو الإضرابات السياسية، فإن ضوابط تلقائية من خلال جهاز الثمن سرعان ما يعيد الاقتصاد القومي إلى حالته الطبيعية وهي حالة التوظف الكامل. وعلى الرغم من كون النظرية أصبحت مرفوضة من جانب

اغلبية الاقتصاديين إلا أنه من الضروري لكل إقتصادي دراستها كخلفية لدراسة النظرية الحديثة للتوظف. فالنظرية الكلاسيكية تقوم على اعتقادين أساسيين هما:

1- أنه من غير المحتمل حدوث قصور في الطلب الكلي أوالإنفاق(مستوى إنفاق غير كافي لشراء إنتاج التوظف الكامل).

2-أنه حتى لو حدث قصور في الإنفاق فإن تعديلاً تلقائياَ في الأسعار والأجور يحدث ليمنع انخفاض الإنفاق الكلي من أن يؤدي إلى انخفاض الناتج الحقيقي والتوظف والدخل.

من هنا يظهر أن النظرية الكلاسيكية تتركز على عدة فرضيات منها توافر شروط المنافسة الكاملة في أسواق السع والخدمات ومرونة الأسعار والأجور وعدم أواستحالة حدوث عجز في الطلب. وهذا الاعتقاد بالنسبة للكلاسيك كان مبنيا على إيمانهم بقانون ساي Say's Low (نسبة إلى الاقتصادي الفرنسي "جان باتست ساي") ومضمونه أن عملية إنتاج السلع إنما تولد قدراً من الدخل يعادل تماماً قيمة السلع المنتجة. بمعنى أن إنتاج أي قدر من الناتج إنما يولد تلقائياً المال الكافي لسحب هذا الناتج، وينص القانون باختصار على أن "كل عرض يخلق الطلب عليه" "Every Supply Creates Its Demand". وفي ظل هذه الافتراضات تتمثل القوة الدافعة للنظام في تحقيق المصلحة الذاتية لكل من المنتجين والمستهلكين على حد سواء. كما تستمد النظرية الكلاسيكية أساس تحليلها الإقتصادي من أسلوب التوازن الجزئي ، وليس الكلي .

ويعتقد الكلاسيك classical أن القطاع العائلي سوف يعرض الموارد في السوق وذلك فقط إذا كانت لديهم الرغبة في استهلاك بعض السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد القومي. ولو فرض أن مكونات الناتج إنما هي متفقه مع رغبات وتفضيلات المستهلكين فلابد من سحب ذلك الناتج من الأسواق بواسطة طلب المستهلكين. أي إذا رغب المنتجون في بيع إنتاج التوظف الكامل فما عليهم إلا أن يقوموا بعرض هذا الناتج، وقانون ساي يضمن لهم توافر القوة الشرائية الكافية لإمتصاص هذا الناتج. إلا أنه يتضح من

التفسير السابق انه يغفل أمراً هاماً حيث أنه بالرغم من حقيقة كون أي مستوى من الناتج إنما يولد دخلاً مساوياً لهذا الناتج ، ولكن ليس هناك ما يضمن أن الحاصلين على الدخل سوف ينفقونه بالكامل على شراء الناتج . فمن المحتمل أن يتسرب جزء من الدخل في صورة مدخرات، حيث يعد الادخار تسرباً من تيار الدخل/ الإنفاق، الأمر الذي يبطل إنطباق قانون ساي. فوجود الادخار يترتب عليه حدوث قصور في الطلب الكلي، أي أن العرض لن يخلق الطلب الكافي عليه.

لهذا لم يوافق الاقتصاديون الكلاسيك Classical Economists على أن الإدخار سوف يؤدي إلى حدوث قصور في الإنفاق وبالتالي حدوث بطالة، فهم ينظرون إلى الادخار على أنه صورة أخرى من صور الإنفاق على شراء سلع الاستثمار. وتفسيرهم في ذلك أن كل ريال يدخر بواسطة القطاع العائلي سوف يستثمر بواسطة المنتجين. ولكن: ماذا لو فرض وكان ما يعرضه المنتجون من استثمارات لا يساوي ما يدخره الأفراد؟ يقال هنا أن الحكم لسعر الفائدة، والذي يمثل في نظر الكلاسيك المكافأة التي يحصل عليها الأفراد مقابل الادخار. فالأفراد عادة مايفضلون الاستهلاك على الادخار، وعليه فإنهم لن يقوموا بزيادة مدخراتهم إلا إذا دفعت لهم مكافأة أكبر. وبناء على ذلك فإن الكلاسيك يؤمنون بأن سعر الفائدة كفيل باعادة التوازن بين الادخار والاستثمار من خلال تأثيره الطردي على الأول والعكسي على الثاني ، فيكون المنتجون مستعدون لرفع سعر الفائدة مادام الإستثمار مربحاً ، للحصول علي الأموال القابلة للإستثمار .

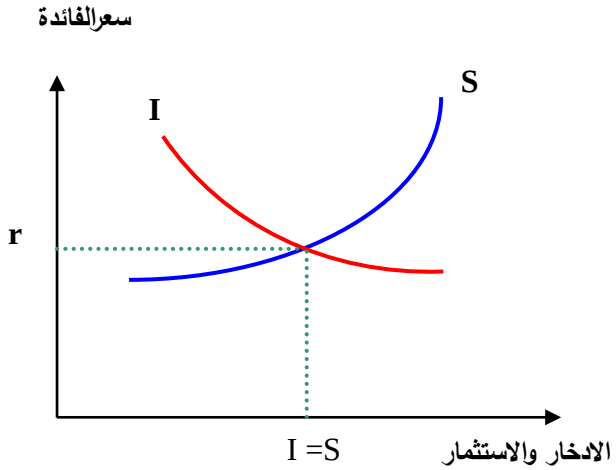

شكل رقم (1-2) تعادل الادخار مع الاستثمار

وطالما أن إنتاجية رأس المال تتناقص مع زيادة حجمه ، فإن عدد المشروعات الاستثمارية المربحة سيزداد مع انخفاض سعر الفائدة. وعلى ذلك يكون منحنى الطلب على الاموال الموجهة للإستثمار متمثلا بالمنحنى سالب الميل (الطلب) . I على الرسم. أما الأموال الموجهة للاقراض والتي هي مدخرات في الأساس فيعبر عنها بالمنحنى S الموجب الميل (العرض). فإذا حدث وارتفع سعر الفائدة حيث يكون الادخار أكبر من الاستثمار بمعنى وجود فائض في عرض الأموال، فإن سعر الفائدة يبدأ في الانخفاض ويستمر في ذلك حتى المستوى الذي يعود فيه التوازن بين الادخار والاستثمار، والعكس صحيح.

وبذلك يرى الكلاسيك أن مرونة سعر الفائدة تؤدي إلى توازن الادخار مع الاستثمار، وتعمل مرونة هذا السعر على المحافظة على التدفق الدوري للدخل. ولما كان الكلاسيك يفترضون وجود فرص غير محدودة للاستمار، فإن الاقتصاد يعمل دائما في ظل الاستخدام الكامل بصرف النظر عن مقدار ما يرغب الناس في إدخاره.

وهناك من يقول ماذا لو فشل سعر الفائدة في إعادة التوازن المنشود؟ يجيب الكلاسيك: حتى لو عجزت أسعار الفائدة على إحداث التوازن، فإن مرونة أسعار السلع والخدمات كفيلة باحداث ذلك التوازن. أي أن انخفاض الانفاق الكلي مثلاً سوف يتبعه انخفاض في المستوى العام للأسعار، فيزيد الإنفاق ويتحقق التوازن. أما مرونة الأجور فهي تعني أن قوة السوق تدفع بالأجور إلى الانخفاض إلى أن يتم استخدام جميع المتعطلين عن العمل، كما هو موضح بالرسم التالى :

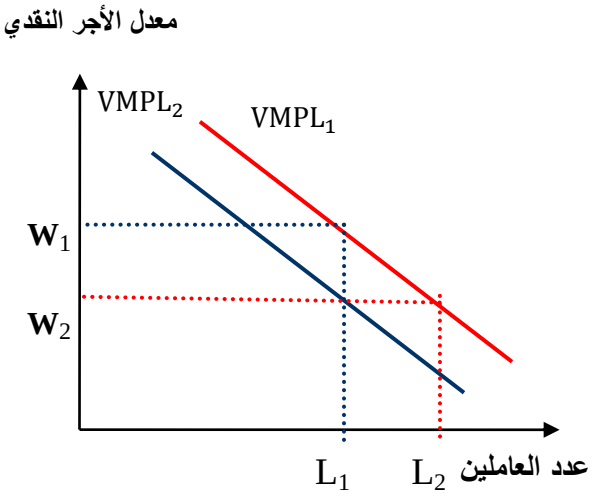

فإذا كان عدد العمال الباحثين عن العمل هو L_1 وكان معدل الأجر المطلوب هو W_1، في حين أن قيمة الناتج الحدي لهؤلاء العمال هي $VMPL_1$ ، فإن عدد العمال المتعطلين عن العمل يكون L_1, L_2 . هذه البطالة ستدفع العاطلين إلى البحث عن عمل بأجر أقل فتندفع الأجور إلى أسفل أي إلى المستوى W_2 ويلتحق جميع العاطلين عن العمل بسوق العمل عند هذا المستوى الأقل من الأجر.

وتعتبر متطابقة "فيشر" Fisher أو معادلة التبادل من الأسس المهمة للتحليل النقدي الكلاسيكي، حيث تنص هذه المعادلة باختصار على أن كمية النقود المتداولة في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة لابد من أن تتساوى مع القيمة النقدية للسلع والخدمات المتداولة خلال تلك الفترة. وتفترض المدرسة الكلاسيكية أن الطلب على النقود يتشكل بناءا على أن النقود تستخدم كوسيط للتبادل فقط، ومن ثم تفي بدافع المبادلات.

وعليه يتحدد الطلب على النقود وفقا لما تشتريه تلك النقود من السلع والخدمات ، أي أنه طلب على النقود الحقيقية والتي تتحدد قوتها الشرائية بقسمة كمية النقود على المستوى العام للأسعار. فإذا اعتبرنا أن كمية النقود هي M، وسرعة تداولها هي V، فإن كمية النقود المتداولة تكون: VM. ولو كانت كمية السلع والخدمات المتبادلة هي Y، ومعدل سعرها P ، فإن القيمة النقدية لتلك السلع والخدمات يكون PY. (علما بأن سرعة دوران النقود هي عدد المرات التي تستخدم فيها الوحدة النقدية لإجراء المعاملات خلال فترة زمنية معينة، وهي تمثل مقلوب النسبة المحتفظ بها في شكل نقود سائلة للوفاء بالمعاملات). وعليه تكون معادلة التبادل كالتالي: $VM = PY$

وقد افترض الكلاسيك ثبات كلاً من سرعة دوران النقود وحجم السلع المتبادلة في السوق (نظراً لإفتراض التوظف الكامل)، وبذلك فإن المستوى العام للأسعار يتناسب طرديا مع كمية النقود المعروضة ، ووفقا للكلاسيك فإن مضاعفة عرض النقود يترتب عليه إرتفاع المستوى العام للأسعار بنفس النسبة .

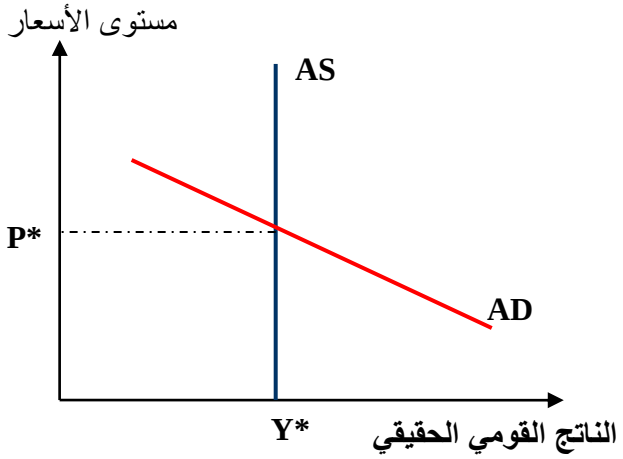

كما أن نظرتهم إلي الحياة الإقتصادية تتضمن وجود إنفصام Dichotomy بين المتغيرات النقدية والمتغيرات العينية ، بمعني إن التحليل الكلاسيكي هو تحليل ثنائي، ويهتم بالتمييز بين المتغيرات الحقيقية مثل الكميات والأسعار النسبية ، والمتغيرات الاسمية المعبر عنها بدلالة القيم النقدية مثل مستوى الاسعار،

معدل التضخم، الأجر النقدي، وتعتبر الازدواجية الركيزة المحورية للنظرية الكلاسيكية ، حيث تهتم بدراسة المتغيرات الحقيقية دون الإشارة أو الاستعانة بالمتغيرات النقدية. مع عدم تأثر أحدهما بما يجري في الآخر.

الطلب الكلي في المفهوم الكلاسيكي Aggregate demand in the classical concept يمثل الطلب الكلي وفقا لإفتراضات النظرية الكلاسيكية فإن العلاقة دائماَ ماتكون عكسية بين الكمية المطلوبة والسعر، تحت افتراض ثبات كمية النقود وسرعة دورانها. وباشتقاق دالة العرض الكلي من دالة الإنتاج والتوازن في سوق العمل ثم منحنى الطلب الكلي من نظرية كمية النقود، نجد أن التوازن الكلي يتحقق بتساوي العرض الكلي والطلب الكلي كما في الشكل السابق.

وختاماَ يمكن القول بأن فكر المدرسة الكلاسيكية لم يتبلور عنه ما يمكن أن يعتبر نظرية اقتصادية شاملة ومتكاملة تبحث في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي ، أوتطوير دور الدخل في السيطرة علي هذا النشاط ، أوالتغلب علي مشاكله . كما أن الإفتراض بأن النظام الرأسمالي قادر على إدارة نفسه ذاتياً و تلقائياً بالشكل الذي يجعل من توازن التوظف الكامل للموارد أمر دائم التحقق ، وبشكل مضمون ، قد يكون مبالغاَ فيه . لذلك فقد وصف هذا الفكر بأنه فكر يميل إلى التفاؤل ، وقد يرجع السبب في ذلك إلى الجو الاقتصادي العام الذي ساد وإنتشر خلال الفترة الزمنية التي سبقت حدوث الكساد الكبير.

ثالثاَ: مبادئ وتوصيات المدرسة الكينزية

إنتقد عدد من الاقتصاديين النظرية الكلاسيكية للتوظف بعد حدوث الكساد الكبير. و في عام 1936 قدم الاقتصادي الإنجليزي "جون مينارد كينز" تفسيراً جديداً للكيفية التي يتم بها تحديد مستوى التوظف وذلك في كتابه "النظرية العامة للتوظف، الفائدة والنقود" General Theory of Employment,Interest, and

Money والذي أحدث به ثورة كبيرة في الفكر الاقتصادي فيما يتعلق بمشكلة البطالة. وتتعارض نظرية التوظف الحديثة بشدة مع النظرية الكلاسيكية، حيث ترى النظرية الحديثة أن النظام الاقتصادي الرأسمالي لا يعمل وفق الميكانيكية القادرة على ضمان تحقق التوظف الكامل ، وأن الاقتصاد القومي قد يصل إلى التوازن في الناتج القومي رغم وجود بطالة كبيرة أو تضخم شديد . فحالة التوظف الكامل والمصحوب باستقرار نسبي في الأسعار وفق الفكر الكينزي إنما هي حالة عرضية وليست دائمة التحقق. لذلك فالمستوي المتحقق من الدخل ليس هو مستوي التوظف الكامل بشكل مستمر .

وتتلخص أهم مقومات النظرية الكينزية فيما يلي:-

1-عدم ارتباط خطط الادخار بخطط الاستثمار

ترفض النظرية قانون ساي بتشكيكها في مقدرة سعر الفائدة على تحقيق التزامن بين خطط القطاع العائلية فيما يتعلق بالإدخار مع خطط قطاع رجال الأعمال أو المنتجين فيما يتعلق بالاستثمار. فبينما كان الكلاسيك يعتقدون بأن زيادة الادخار يترتب عليها زيادة في الاستثمارات المقدمة من رجال الأعمال، فإن النظرية الكينزية تقول بأن ادخار أكثر معناه استهلاك أقل وبالتالي طلب أقل على مختلف السلع والخدمات المقدمة . فكيف يمكن التوقع بأن يتوسع رجال الأعمال في استثماراتهم في الوقت الذي ينكمش فيه الطلب على المنتجات؟ كما تؤكد النظرية الكينزية هذه الفكرة بقولها أن كلا من الإدخار والاستثمار يتمان بواسطة فريقين مختلفين ولدوافع مختلفة . فدوافع الإدخار (شراء سلعة في المستقبل، الاحتياط لأي ظروف طارئة، لضمان مستقبل الأبناء، حباً في المال.. إلخ). تختلف تماماً عن دوافع الاستثمار (تحقيق الربح).

2-سعر الفائدة

إن سعر الفائدة رغم تأثيره على قرارات المستثمرين إلا أنه ليس العامل الوحيد أو الأكثر أهمية، فالعامل الحاسم هنا هو معدل الربح الذي يتوقعه رجال الأعمال. ففي حالات الركود وتشاؤم رجال الأعمال حول المبيعات والأرباح تكون أسعار الفائدة منخفضة، ولكن هذا الانخفاض لا يشجع رجال الأعمال على

زيادة استثماراتهم. إضافة إلي أن سعر الفائدة ظاهرة نقدية ، ويتحدد مستواه في السوق النقدية بتقاطع منحنى العرض مع منحنى الطلب على النقود .

3- معارضة فكرة مرونة الأجور و الأسعار

تنكر النظرية الكينزية أن وجود مرونة في الأجور والأسعار بالدرجة التي يمكن معها ضمان العودة إلى التوظف الكامل و ذلك على أثر حدوث انخفاض في الانفاق الكلي هو أمر يصعب حدوثه نظراَ لقابليتهما للإرتفاع ، ومقاومتهما لأي إنخفاض . فنظام الأسعار في ظل النظام الاقتصادي الرأسمالي الحديث لم يعد نظام منافسة تامة بل أصبح نظاماً مشوهاً بعدم كمال السوق وتقييده بعقبات عملية و سياسات تعمل على عدم تحقيق المرونة في الأجور أوالأسعار. فهناك منتجون يتمتعون بسيطرة احتكارية على أسواق أهم السلع و لن يسمحوا بانخفاض أسعار منتجاتهم عند انخفاض الطلب، كما أنه في أسواق العمل هناك نقابات العمال القوية التي تعارض الاتجاه نحو تخفيض الأجور. وحتى وإن فرض وجود مرونة في الأجور والأسعار عند انخفاض الإنفاق الكلي فإنه من المشكوك فيه أن يؤدي هذا الانخفاض إلى انخفاض الأسعار والأجور نتيجة لإنخفاض الدخول النقدية.

وبعدم قبول ماتقترحه النظرية الكلاسيكية وماتوصي به حسب ماجاءت به النظرية الكينزية ، فلابد من الإعتراف بعدم ميكانيكية النظام الرأسمالي في قدرته على تحقيق التوظف الكامل للموارد بشكل دائم ومستمر، وأن مستوى التوظف المتحقق كما تراه النظرية الكنزية إنما يتوقف مباشرة على مستوى الإنفاق الكلي والذي تتكون عناصره من إنفاق كل من قطاع الاستهلاك، قطاع الأعمال، قطاع الحكومة، وقطاع العالم الخارجي. وللقطاع الحكومي دور كبير في النشاط الاقتصادي، حيث يضاف الإنفاق الحكومي للنموذج الكينزي ليشكل المكون الثالث للإنفاق الكلي إلى جانب الاستهلاك والاستثمار. من جهة أخرى يظهر تأثير الضرائب العكسي على مستوى الإنفاق ومن ثم الدخل ، فتخفيض الضرائب يعمل على زيادة القدرة الشرائية لدى الأفراد فيزيد الاستهلاك وبالتالي يزيد الإنفاق الكلي والعكس صحيح .

وتطلق على زيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب "السياسة التوسعية" والتي تتبعها الحكومة في حالات الانكماش والركود التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني. أما تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب فتعرف بـ" السياسة الانكماشية" وهي التي تتبع في حالات التضخم. وكلتا السياستين التوسعية والانكماشية واللتان تقومان على استخدام الإنفاق الحكومي والضرائب يدخلان فيما يعرف بـ"السياسة المالية" والتي أصبحت تستخدم بديلاً للآلية التي إعتمد عليها الكلاسيك في الوصول إلي مستوي التوظف الكامل .

وبالنسبة للنقود ، وكما ذكرنا من قبل ، فإن للنقود وظيفة واحدة تطلب من أجلها وهي إتمام التبادل ، وهي المحور الرئيسي في النظرية الكلاسيكية. أما النظرية الكينزية فهي ترى ثلاثة دوافع أساسية للطلب على النقود وهي:

1-دافع المعاملات

2-دافع الإحتياط

3-دافع المضاربة

حيث لايوجد دالة كلية واحدة للطلب علي النقود ، ولكن دالتان : يتم جمعهما أفقياً للحصول علي الدالة الكلية للطلب علي النقود في النظام الكينزي .

اخيراً نشير إلي بعض الإنتقادات التي تم توجيهها إلي النظرية الكينزية كمايلي :

1-إعتبار أن نظرية كينز ليست نظرية عامة[1]:

يعتقد البعض أن نظرية كينز ليست نظرية عامة. وحجتهم في ذلك هي أن النظرية لا تصلح ما يفسده الكساد. ولا عجب فان كينز Keynes وضع نظريته إبان فترة الكساد الكبير، لأنه أهمل في كتاباته علاقة النفقة بالأسعار، كما أهمل أثر التقلبات في الأسعار علي المدي الطويل.

[1] حسن عمر، **مبادئ علم الاقتصاد**، دار الفكر العربي، مصر، 1989، ص778

2-المغالاة في اعتبار الاستهلاك عاملا سلبياَ في الحياة الاقتصادية[2]:

يرى كينز أن النقص المطرد في الميل للاستهلاك سمة من سمات المجتمع المتقدم ، ومع ذلك فقد دلت الأبحاث الإحصائية على أن كينز Keynes كان مبالغا في تقديره للميل للاستهلاك.وقد أوضح كولين كلارك Colin Clark عند تحليله للإحصائيات البريطانية قبل الحرب العلمية الثانية ، أن الادخار كان يزيد بنسبة متناقصة كلما زاد الدخل. ومعني ذلك أن الاستهلاك كان أهم مما كان يعتقده كينز وأن موقفه من النشاط الاقتصادي ليس سلبيا.

3-الانتقادات الموجهة لنظرية الاستثمار لدى كينز[3]:

لقد أخذ عدد من الاقتصاديين يشكون من الصيغة التي وضع بها كينز نظريته للإستثمار على أساس وجود علاقة دالية بين الإنفاق الاستثماري ومعدل الفائدة لأنهم يعتقدون أن معدل الفائدة غير مرتبط لأي درجة تذكر بالإنفاق الاستثماري. وقد أيدت استقصاءات عديدة الرأي القائل بأن منحنى الطالب على الاستثمار غير مرن بالنسبة للفائدة ويبدو أن هناك سببين رئيسيين:

السبب الأول: أن رجال الأعمال يتوقعون من تجهيزات رأس المال أن تسدد الثمن الذي دفع لشرائها في وقت قصير. ويبدو أن الفترة المتوقعة لسداد ثمن التجهيزات الجديدة تتراوح في عرفهم بين ثلاث وسبع سنوات. والسبب الرئيسي الذي يطالب من اجله رجال الأعمال أن تسدد التجهيزات ثمنها في وقت قصير نسبيا هو خوفهم من

[2] حسين عمر، المرجع السابق، ص778

[3] إسماعيل عبد الرحمان، حربي عريقات، **مفاهيم و نظم اقتصادية**، دار وائل للنشر، الأردن، 2004، ص128